

الصيرفة الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر: قراءة تحليلية للوقائع وآفاق المستقبل

Islamic banking as a mechanism for enhancing financial inclusion in Algeria: an analytic review of current realities and future prospects

عمر رويحي فيسة^{1*}، جامعة المدية، الجزائر، roubehiefissa.omar@univ-medea.dz

نور الدين سمحاق الدين²، جامعة تيارت، الجزائر، noureddine.sandjakeddine@univ-tiaret.dz

تاريخ قبول المقال: 15-04-2026

تاريخ إرسال المقال: 09-01-2026

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، من خلال تسليط الضوء على واقعها الحالي والتحديات التي تواجهها، وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في قراءة وتحليل مؤشرات الشمول المالي وتطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وقد توصلنا إلى أن مستويات الشمول المالي في الجزائر لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، أما بالنسبة إلى الصيرفة الإسلامية فقد عرفت تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة سواء من ناحية استقطاب الموارد المالية أو من ناحية زيادة الطلب على المنتجات التمويلية الإسلامية وغيرها، مما يجعلها أداة واعدة لتحسين مؤشرات الشمول المالي مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية؛ الشمول المالي؛ الخدمات المالية.

Abstract: This study aims to analyze the role of Islamic banking in promoting financial inclusion in Algeria by highlighting its current state and the challenges it faces. This is achieved through a descriptive approach and analytical approach by read and analyzes financial inclusion indicators and the development of Islamic banking in Algeria.

We concluded that financial inclusion levels in Algeria remain weak compared to other countries. However, Islamic banking has witnessed significant development in recent years, both in terms of attracting financial resources and increasing demand for Islamic financial products, among other things. This makes it a promising tool for improving financial inclusion indicators in the future.

Key words: Islamic banking; financial inclusion; financial services.

* عمر رويحي فيسة.

مقدمة:

تحظى الصيرفة الإسلامية باهتمام كبير نظرا لما أثبتته من كفاءة وفعالية في مواجهة الصدمات المالية والتكيف مع المستجدات على الساحة المالية العالمية، وقد ساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للعديد من الدول، ومن مظاهر نجاح الصيرفة الإسلامية هو الانتشار الكبير لها في مختلف دول العالم على اختلاف عقائدها ودياناتها، وقد أظهرت المصارف الإسلامية صمودها ضد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، مما دفع بالكثير من الدول في إعادة النظر والتفكير في إدماج هذه المصارف بالمنظومة البنكية للاستفادة من ميزة ارتباط تمويلها بالأصول الحقيقية والقدرة على الصمود زمن الأزمات، ومن جهة أخرى مراعاة لعقيدة المسلمين التي تتجنب التعامل مع البنوك التقليدية خاصة في البلدان الإسلامية.

كما يحظى موضوع تعزيز الوصول إلى التمويل والخدمات المالية في كل دول العالم خاصة النامية منها باهتمام متزايد إدراكا منهم للفرص الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الشمول المالي لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة ومواجهة تحديات البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن التطورات الحالية والتداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا أبرزت بوضوح الأهمية الكبيرة لتوظيف التقنيات الحديثة لأغراض الشمول المالي، وضرورة تعزيز الخدمات المالية الإسلامية وتوعية مستخدميها. واستجابة للتطورات الحالية سعت الجزائر ولا زالت تسعى لتمكين الصيرفة الإسلامية من أخذ المكان المناسب لها في المنظومة البنكية، وهذا من خلال إصدار النظام رقم 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي يعتبر من أهم ركائز تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

الإشكالية: خلال ما تم عرضه حول الصيرفة الإسلامية والشمول المالي، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للصيرفة الإسلامية أن تعزز من الشمول المالي في الجزائر؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور والتحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر كمتغيرين مهمين لتطوير البيئة المالية والمصرفية، وهذا من خلال عرض مختلف مؤشرات الشمول المالي ووضع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التأصيل النظري لمختلف جوانب الموضوع، والمنهج التحليلي من خلال قراءة وتحليل لمختلف المؤشرات والمعطيات المتعلقة بالشمول المالي والصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

دراسة للباحثين لعفيفي الدراجي وبوغازي ووداد بعنوان: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2020)، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 01، سنة 2023، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على البنوك الإسلامية كإحدى القنوات المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي من خلال دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي للفترة (2014-2020)، وقد توصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعد من أهم الآليات المناسبة لإيجاد حلول من شأنها إتاحة الخدمات والمنتجات المالية وتسهيل الوصول إليها واستخدامها خصوصا الشرائح المقصاة طوعيا بسبب معتقد ديني أو ثقافي.

دراسة للباحثة حذابوي أسماء بعنوان: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، سنة 2023، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به الصيرفة الإسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعيفة، وأنه يمكن للصيرفة الإسلامية في الجزائر أن تساعد على تحسين مؤشرات الشمول المالي باستقطاب لفئات جديدة يستبعدتها النظام المالي التقليدي.

دراسة للباحثة آمنة خلع بعنوان: مساهمة دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه في المالية، جامعة الشلف، سنة 2022، وقد هدفت الدراسة إلى إبراز دور الصناعة المصرفية الإسلامية كأحد الأساليب المحتملة التي يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية، من خلال دراسة تجارب عربية رائدة كالتجربة السعودية وغيرها، وقد توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المصرفية الإسلامية تعد من أهم الآليات المساهمة في تحقيق التمكين المالي للعملاء الذي استبعدوا أنفسهم طوعيا بسبب عدو وجود منتجات وخدمات مالية تتوافق ومعتقداتهم الدينية.

أما دراستنا فتتقاطع مع الدراسات السابقة كونها ركزت على دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر على وجه التحديد، في حين تختلف عنها في كيفية معالجة الموضوع من خلال تعداد مؤشرات الشمول المالي ومقارنتها مع المعدلات العالمية والإقليمية، كذلك تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وأيضا تحليل مساهمة هذا التطور في تحسين مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإسلامية والشمول المالي

يتناول هذا المحور المفاهيم المرتبطة بالصيرفة الإسلامية وأهدافها، ويستعرض مفهوم الشمول المالي، أهميته وأبعاده.

المطلب الأول: الصيرفة الإسلامية

تعتبر الصيرفة الإسلامية النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى تعريفها وأهم أهدافها.

أولاً: تعريف الصيرفة الإسلامية: لقد تعددت واختلفت التعاريف الخاصة بالمصارف الإسلامية، نذكر منها ما يلي:

تعني الصيرفة الإسلامية التركيز بشكل أكبر على العدالة والمساواة في الاقتصاد والمعاملات التجارية. يتمحور مبدأ الصيرفة الإسلامية بشكل رئيسي حول تحريم الربا، ومفهوم الربح، والعدالة، والاستثمارات الإسلامية، وخصائص الشراكة التجارية. وهذا ما يجعل الصيرفة الإسلامية مختلفة تماماً عن نظيرتها التقليدية. فهي تسعى إلى إلغاء أو تقليل الفائدة، وهو أمر جوهري في معظم الصيرفة التقليدية.¹

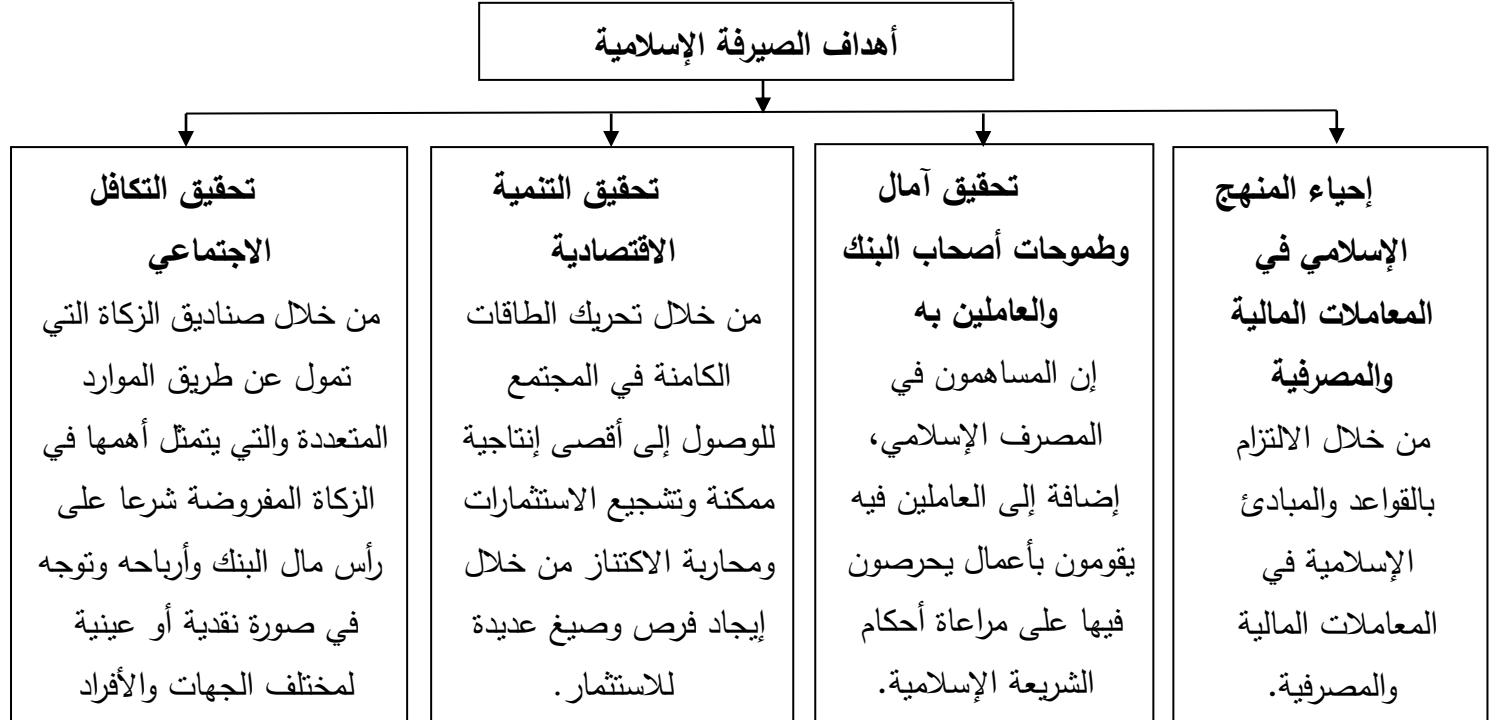
وقد عرف بنك الجزائر الصيرفة الإسلامية من خلال المادة 02 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ: 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية: في مفهوم هذا النظام، تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.²

ثانياً: أهداف الصيرفة الإسلامية: يمكن تلخيص أهداف الصيرفة الإسلامية من خلال الشكل الموالي:

¹ Kabir Hassan, Mervyn k Lewis, handbook of Islamic banking, Edward Elgar publishing limited, USA, 2007, p: 35.

² المادة 02 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ: 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية، العدد 16، ص 33.

الشكل 1: أهداف الصيرفة الإسلامية



المصدر: عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020، ص ص 67-68.

المطلب الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

أولاً: تعريف الشمول المالي:

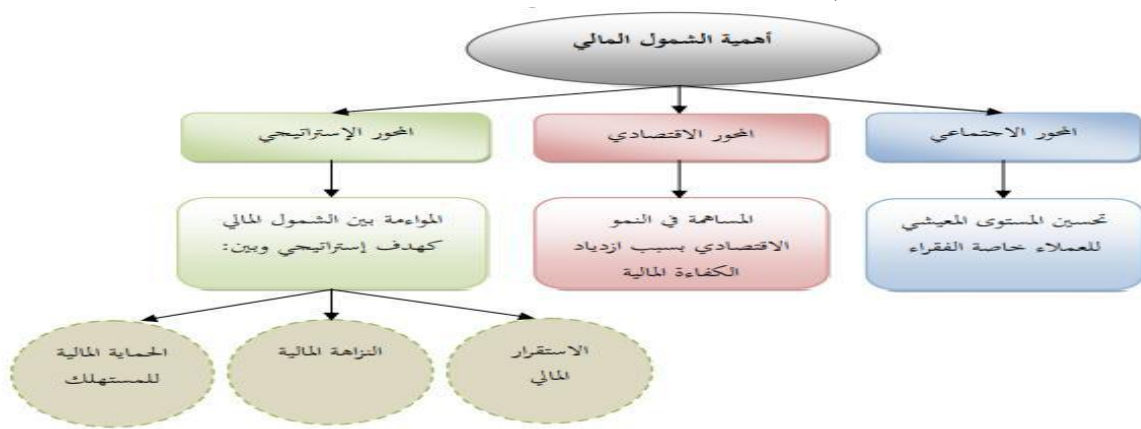
تعريف صندوق النقد الدولي: هي الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخل المنخفضة كصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية (المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، والتأمين)، الآمنة، الشفافة، والملائمة، والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات بطريقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.¹

¹ Ratna, Sahay & others, Financial inclusion : can it meet multiple macroeconomic goals, international monetary fund, USA, 2015, p: 15.

الشمول المالي هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية المناسبة في الوقت المناسب، والتي تحتاج إليها كافة فئات المجتمع عامة وكذلك للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة ومن قبل الجهات الفاعلة.¹

ثانياً: أهمية الشمول المالي: يمكن تلخيص أهمية الشمول المالي من خلال الشكل الموالي:

الشكل 2: أهمية الشمول المالي



المصدر: حدباوي أسماء، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2023، ص 810.

يعتبر مؤشر الشمول المالي (قاعدة بيانات 2023 Findex Global) كمقياس يقيس قدرة الأفراد للحصول على التمويل وإمكانية الادخار وفساد الفواتير، فالشمول المالي يهدف لتعزيز دخول الأفراد المهمشة والمقصاة إلى النظام المالي و تمكينهم من مواجهة الأزمات الاقتصادية، وقد أصبحت قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي بمثابة المصدر النهائي للبيانات ويعطي نظرة شاملة و مستقبلية تساعد في تعميم الخدمات.²

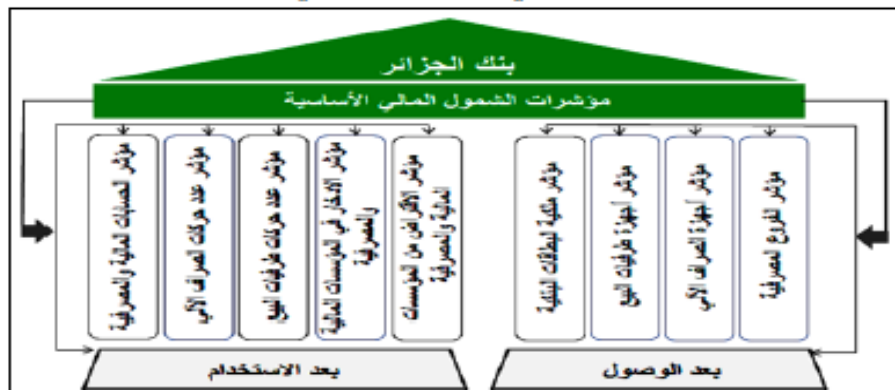
¹ لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2020)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص 117.

² عثمانية فؤاد، عامرة ياسمين، دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة (2014-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023، ص ص 175-176

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

يعتمد بنك الجزائر على مجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي في الجزائر والتي تتلائم والنظام المصرفي والمالي، ويمكن تلخيص هذه المؤشرات في الشكل الموالي:

الشكل 3: مؤشرات الشمول المالي الأساسية حسب بنك الجزائر



المصدر: آمنة خليج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2022، ص 273

المطلب الأول: مؤشر الحسابات المصرفية

حسب تقرير البنك المركزي الجزائري فقد وصل عدد الحسابات بالعملة المحلية في نهاية سنة 2023 ما مجموعه 12 818 657 حساب، ويمكن توضيح تطور عدد الحسابات البنكية من خلال الجدول الموالي:

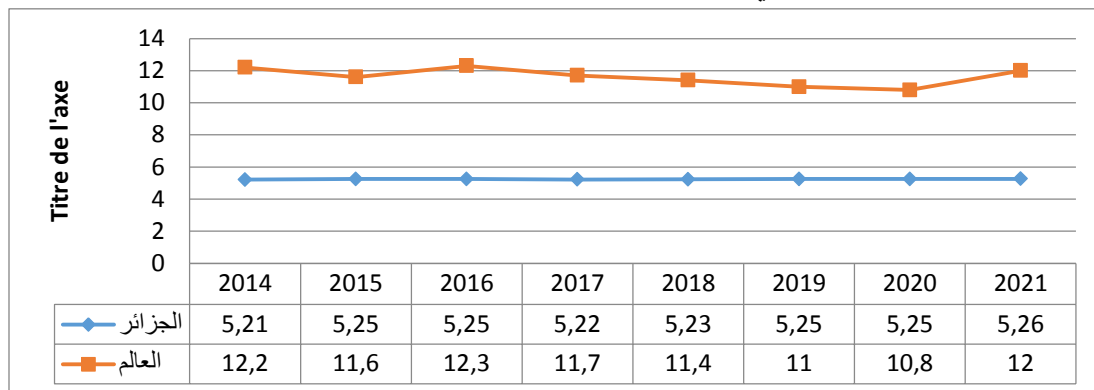
الجدول 1: عدد الحسابات المصرفية المفصلة بالعملة المحلية

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الأشخاص الطبيعيين	948162	950529	651109	708406	726780	640535
الأشخاص المعنويين	10920165	11071424	10851317	10947161	11296348	12178112
الذكور	8172287	8395009	8118582	7891602	8117599	8261739
الإناث	2738463	2665113	2733391	3056432	3179202	3916383
المجموع	11868327	12021953	11502426	11655567	12023128	12818657

المصدر: تم إعداده بناء على الموقع الرسمي لبنك الجزائر <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-comptes-actifs/>

المطلب الثاني: مؤشر الكثافة المصرفية

يتمثل مؤشر الكثافة المصرفية في عدد البنوك أو فروع البنوك لـ: 100 ألف نسمة كمعيار عالمي، والشكل الموالي يبين هذا المؤشر في الجزائر ومقارنته مع المؤشر العالمي:

الشكل 3: مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر

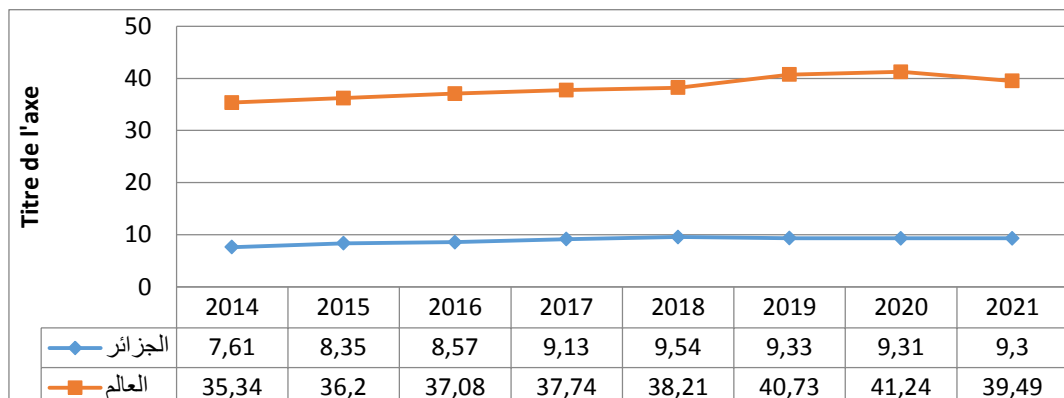
المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن مؤشر الكثافة المصرفية في الجزائر ظل على حاله من سنة 2014 إلى غاية 2021 في حدود 5.25 فرعاً بنكياً لكل 100 ألف نسمة، وبالمقارنة مع المعدل العالمي فإن معدل انتشار الفروع البنكية بالجزائر في حدود النصف وهو ما يوضح أن مجموعة كبيرة من الأفراد يعانون من الاستبعاد المالي.

المطلب الثالث: مؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي

يعتبر جهاز الصرف الآلي جهاز صرف نقدي إلكتروني يسمح لعملاء البنك أو البريد بالوصول إلى حساباتهم البنكية أو البريدية بطريقة آمنة.

الشكل 5: معدل تطور عدد أجهزة الصراف الآلي لـ: 100 ألف نسمة في الجزائر للفترة 2014-2021

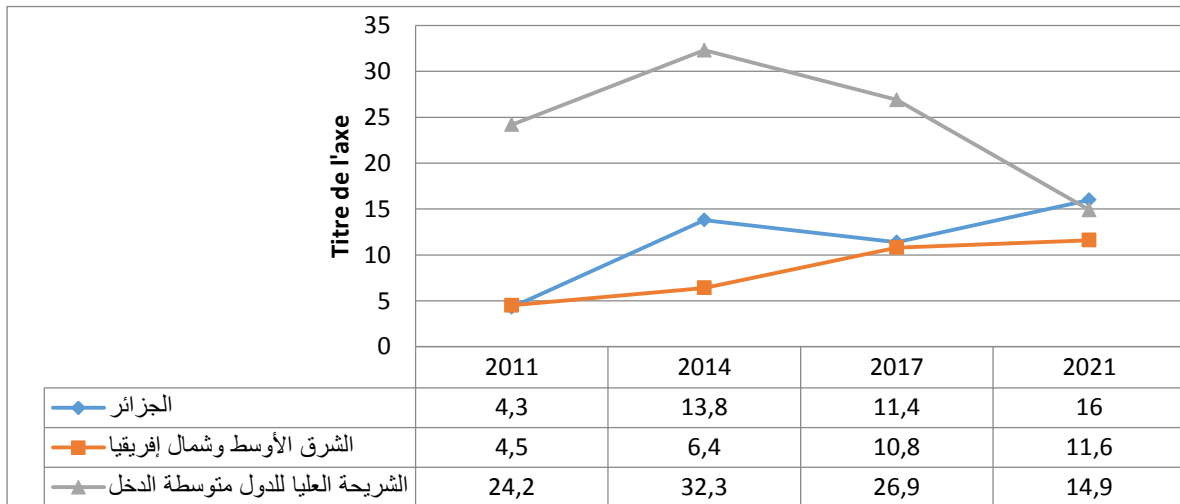


المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

من خلال الشكل يتضح أن هناك زيادة مستمرة وواضحة في عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100 ألف فرد خلال الفترة ما بين 2014 إلى غاية سنة 2021، إلا أن هذه الزيادة لا تزال غير كافية، حيث نجد حوالي تسعة أجهزة صراف آلي لكل 100 ألف نسمة، مقارنة بالمتوسط العالمي وهو 37 جهاز لكل 100 ألف نسمة، أي تغطية الصراف الآلي وصلت فقط لربع المعدل العالمي ما يعني ضعفا في التغطية وضغطا كبيرا على أجهزة الصراف الآلي المتاحة.

المطلب الرابع: مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية

الشكل 6: نسبة الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية للأفراد فوق سن 15 في الجزائر



المصدر: تم إعداده بناء على تقرير الشمول المالي للبنك الدولي:

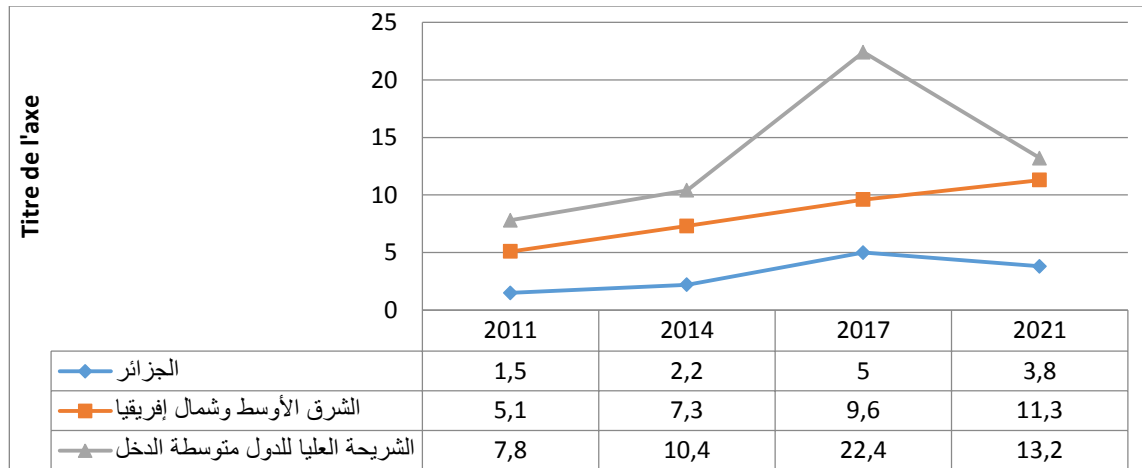
The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022.

يوضح لنا الشكل أعلاه معدل تطور الادخار بالنسبة للأشخاص الذين يتجاوز سنهم 15 سنة بالمؤسسات المصرفية والمالية بالجزائر خلال الفترة 2011-2021، حيث انتقل معدل الادخار من 4.3% سنة 2011 إلى 16% سنة 2021، وهذا النمو راجع في الأساس إلى دخول الشباب إلى النظام المصرفي الإسلامي في البنوك العمومية حيز الخدمة بعد إقرار النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، مما دفع بالكثيرين إلى وضع أموالهم ضمن هذه الشبائيك نظرا لتوافقها مع الشريعة الإسلامية.

المطلب الخامس: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية

يمثل هذا المؤشر نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين تحصلوا على قروض من المؤسسات المالية والمصرفية.

الشكل 7: نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية للأفراد فوق سن 15 بالجزائر



المصدر: تم إعداده بناء على تقرير الشمول المالي للبنك الدولي:

The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022.

من الشكل أعلاه تبين لنا أن معدل الاقتراض انتقل من 1.5% إلى 5% للفترة 2011-2017،

وهذا نتيجة لزيادة معدل نمو النشاط الاقتصادي بالجزائر بسبب تحسن الوضعية المالية للدولة وانتهاجها لسياسة الدعم المالي للشباب، مما سمح للبنوك بالتوسع في منح الائتمان، غير أن هذا المعدل شهدا تراجعاً بنسبة 1.2% للفترة 2017-2021 نتيجة جائحة كورونا والتي سببت تراجعاً ملحوظاً في نشاط المؤسسات مما دفع بالعزوف عن طلب القروض، وبالمقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول الشريحة العليا للدول متوسطة الدخل يظل هذا المعدل أقل بكثير، وهذا راجع إلى رفض العديد من الأشخاص اللجوء للبنك للاقتراض بسبب تعاملها بالفوائد والذي يعتبر شرعاً حراماً.

المطلب السادس: مؤشر البطاقات البنكية

من منظور تطور إصدار البطاقات البنكية خلال عام 2023، تجدر الإشارة إلى أنه من ضمن ما مجموعه 16 509 507 بطاقة تم تداولها، هناك 4 022 203 بطاقة ما بين البنوك قد تم طرحها أو إصدارها من طرف البنوك، في حين بلغت البطاقات المصدرة من طرف بريد الجزائر ما مجموعه 304 12 487 بطاقة، كما أن إجمالي البطاقات التي تم طرحها للتداول من قبل البنوك وبريد الجزائر عام 2023 قد عرفت زيادة بنسبة تقدر بـ 21.1%، كما ازداد عدد البطاقات ما بين البنوك والبطاقات الذهبية المفعلة من 4361040 بطاقة عام 2022 إلى 21285800 بطاقة في 2023.

الجدول 2: تطور المعاملات باستعمال البطاقات خلال 2022 و2023

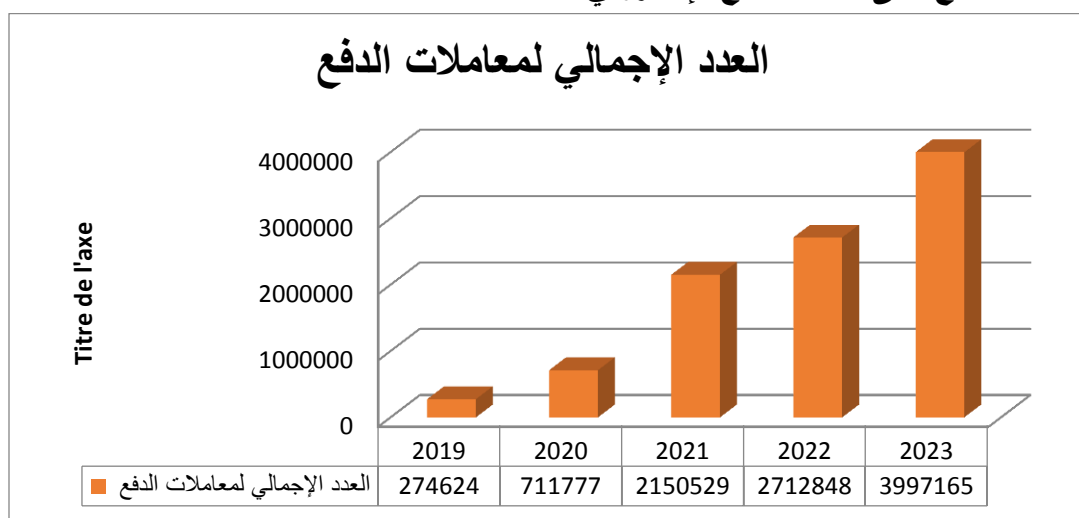
طبيعة	وضعية البطاقات في سنة 2022	وضعية البطاقات في سنة 2023
-------	----------------------------	----------------------------

البطاقات	إجمالي البطاقات	الذهبية	ما بين المصارف	إجمالي البطاقات	الذهبية	ما بين المصارف
البطاقات المطروحة للتداول	3 505 583	10 124 456	13 630 039	4 022 203	12 487 304	16 509 507
عدد البطاقات المفعلة	1 063 208	2 977 153	4 040 361	1 257 230	11 028 570	12 285 800
معدل النشاط 1/2	30,33%	29,41%	29,64%	31,26%	31,26%	74,42%

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 72.

المطلب السابع: مؤشر نشاط الدفع الإلكتروني

الشكل 8: نشاط الدفع على محطة الدفع الإلكتروني



المصدر: تم إعداده بناء على الموقع الإلكتروني لتجمع النقد الآلي.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر محطات الدفع الإلكتروني حيث بلغ مجموع المعاملات سنة 2023 إلى نحو 4 مليون معاملة دفع، مقابل 2,7 مليون عملية دفع سنة 2022، بارتفاع بنسبة 47.3% وهو ما يعكس تطورا مضطربا للدفع الإلكتروني، ويرجع ذلك لزيادة الوعي بأهمية وفعالية الدفع الإلكتروني وتطور التجارة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر المطلب الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أولاً: تطور القطاع المصرفي في الجزائر: النظام المصرفي الجزائري قد ضم في نهاية سنة 2023 ما مجموعه 28 بنكاً ومؤسسة مالية، دون وجود تغيير خلال السنوات الماضية أي من سنة 2019 حتى سنة 2023، فقط انخفاض بمقدار بنك واحد خاص، إلا أنه تم تعويضه ببنك عمومي انضم للقطاع البنكي سنة 2022، أما بالنسبة للمؤسسات المالية فلم يطرأ أي تغيير في عددها وتتنوع المصارف والمؤسسات المالية حسب طبيعة نشاطها على النحو التالي:

- سبعة بنوك عمومية وثلاثة عشر بنكاً خاصاً برأس مال أجنبي بما في ذلك بنكاً مختلط رأس المال؛
- مؤسستان ماليتان عموميتان وخمسة مؤسسات متخصصة في الإيجار المالي من بينها ثلاثة (3) عمومية؛
- تعاقدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمدة للقيام بالعمليات المصرفية والتي أخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

بالنسبة للوكالات المخصصة للتمويل الإسلامي فقد ارتفع عددها إلى 88 وكالة عام 2023، بعد أن كان عددها 75 وكالة عام 2022، وفي هذا الإطار، خصصت البنوك العمومية 18 وكالة لهذا النوع من التمويل مع نهاية 2023، في حين بلغ عدد وكالات البنوك الخاصة 71 وكالة، منها 58 وكالة تابعة للبنوك الإسلامية.¹

الجدول 3: تطور القطاع المصرفي (عدد الوكالات)

2023	2022	2021	2020	2019	
1649	1624	1602	1578	1568	المصارف
88	74	59	53	49	منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية
1249	1225	1201	1188	1177	البنوك العمومية
17	10	2	1	0	منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 46.

البنوك الخاصة	391	390	401	399	400
منها: الوكالات المخصصة للصيرفة الإسلامية	49	52	57	64	71
المؤسسات المالية	92	96	95	96	97
المؤسسات المالية العمومية	75	79	77	77	77
المؤسسات المالية الخاصة	17	17	18	19	20
مجموع البنوك والمؤسسات المالية	1660	1674	1697	1720	1746

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 47.

ثانيا: حجم ودائع التمويل الإسلامي: في نهاية سنة 2023، شهدت الودائع المرتبطة بالتمويل الإسلامي نموا ملحوظا، حيث بلغت 680.1 مليار دينار مقابل 554.8 مليار في 2022 و 444.7 مليار في 2021¹، محققة بذلك ارتفاعا بنسبة 22.6 %، ورغم أن هذا الارتفاع الذي يعد أقل بقليل من العام السابق الذي سجل فيه زيادة بنسبة 24.8 %، فإنه يعكس استمرا الزخم الإيجابي لهذا القطاع، ويرجع هذا التطور في الأساس إلى الزيادة اللافتة في حسابات الودائع، التي زادت بنسبة مذهلة بلغت 65.8 % لتصل إلى 422.6 مليار دينار بنهاية 2023، مقارنة بـ 254.8 مليار في 2022، في المقابل تراجعت حسابات الاستثمار بنسبة 14.2 % لتستقر عند 257.5 مليار دينار، بعد تحقيقها نموا بنسبة 29.1 % نهاية سنة 2022. وعلى صعيد البنوك، استمرت البنوك العمومية في ترسيخ مكانتها ضمن هذا المجال، حيث قفزت ودائع التمويل الإسلامي لديها إلى 137.4 مليار بنهاية 2023 بمعدل نمو قدره 89 %. ورغم أن هذا المعدل جاء أقل من النمو القياسي الذي شهدته في 2022 والذي بلغ 216.7 %، فإنه يعكس ديناميكية ملحوظة تساهم في تعزيز التوسع المستدام لهذا القطاع الواعد.

الجدول 4: حجم ودائع التمويل الإسلامي (مليار دينار)

طبيعة الودائع	2021	2022	2023
حسابات الودائع	212	254.3	421.7
المصارف العمومية	18.9	56.9	112.5
المصارف الخاصة	193.1	197.4	309.2

¹ بنك الجزائر، نفس المرجع السابق، ص: 46.

256.5	299.5	231.9	الودائع في حسابات الاستثمار
24.9	15.8	4.10	المصارف العمومية
231.6	283.7	227.8	المصارف الخاصة
678.2	553.7	443.9	المجموع الكلي
20.21 %	13.10 %	5.16 %	حصة المصارف العمومية
79.79 %	86.90 %	94.84 %	حصة المصارف الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 55.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن حصة البنوك العمومية من إجمالي الودائع قد بلغت 20.21 % بزيادة قدرها 7.11 % مقارنة بالعام الماضي، وفي ذات السياق نلاحظ أن البنوك الخاصة تستحوذ على ما نسبته 79.79 % من إجمالي حجم الودائع، لكن هذه النسبة تراجعت مقارنة بالسنوات الماضية، نتيجة زيادة عدد الوكالات الخاصة بالصيرفة الإسلامية المفتوحة من قبل البنوك العمومية مما ساهم في زيادة نسبة الودائع في هذه البنوك.

ثالثا: منتجات التمويل الإسلامي: فيما يخص منتجات التمويل، شهدت ارتفاعا ملحوظا في المبلغ الإجمالي خلال عام 2023، حيث بلغ 458.5 مليار دينار في نهاية سنة 2023، مسجلا زيادة بنسبة 16.4 % مقارنة بعام 2022، الذي بلغ فيه 393.9 مليار دينار، واللافت للنظر أن المنتجات التمويلية للبنكين المتخصصين في التمويل الإسلامي حققت حضورا قويا، بإجمالي 366.5 مليار دينار بنهاية 2023، ما يمثل 79.9 % من إجمالي حجم المنتجات التمويلية، وبالرغم من تسجيل زيادة ملحوظة بقيمة 15.3 مليار دينار بين عامي 2022 و 2023، إلا أن الحصة السوقية للبنوك العمومية ظلت محدودة عند 4.7 %. أما بالنسبة للبنوك الخاصة، فهي تملك حصة تقدر بـ 95.3 % من إجمالي التمويل الإسلامي، وقد تضاعفت هذه الحصة من 6.5 % سنة 2022 إلى 12.7 % سنة 2023، وبخصوص نوع المنتج المالي الإسلامي، استمرت صيغة التمويل المعروفة السلم في احتلال الصدارة سنة 2023 بحصة قدرها 40.9 % مقارنة بالعام الماضي التي قدرت بـ 39.1 %، يليه المراجعة بنسبة 30.4 % مقابل 32.9 % سنة 2022، من جهة أخرى، تقدر حصة الإجارة التي تتصدر المركز الثالث 21.9 % عام 2023، مقابل 22 % عام 2022.

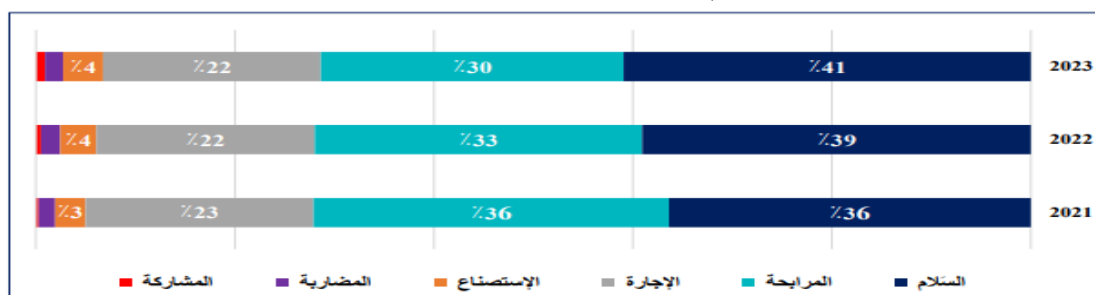
الجدول 5: منتجات التمويل الإسلامي (مليار دينار)

2023	2022	2021	منتجات التمويل
139.5	129.7	130.7	المرابحة
4.2	2	1.1	المشاركة
8.3	7.6	6	المضاربة
100.4	86.5	83.9	الإجارة
187.7	153.9	133.1	السلم
18.5	14.3	11.1	الاستصناع
458.5	393.9	365.9	المجموع الكلي
4.7 %	1.6 %	0.5 %	حصة المصارف العمومية
95.3	98.4%	99.5 %	حصة المصارف الخاصة

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 57.

بالنسبة لمنتجات التمويل الإسلامي، نلاحظ أن منتج السلم قد سجل نمواً بنسبة 21.9٪ سنة 2023 مقارنة بالسنة الماضية، حيث انتقل من 153.9 مليار دينار سنة 2022 إلى 187.7 مليار دينار في 2023، في حين نلاحظ أن منتج المrabحة قد نما بنسبة 7.6 ٪ سنة 2023 ليبلغ حجمه 139.5 مليار دينار، أما فيما يخص منتج الإجارة فقد ارتفع بنسبة 16.1 ٪ مقابل زيادة 3٪ في العام السابق، وأخيراً منتجات الاستصناع، المضاربة والمشاركة لازالت تحافظ على مكانتها وتظل الأقل نمواً في سنة 2023.

الشكل 9: هيكل منتجات التمويل الإسلامي



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024، ص: 57.

المطلب الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

سنوضح من خلال هذا العنصر دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي في الجزائر، والتحديات التي تواجه ذلك:

أولاً: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر: تلعب الصيرفة الإسلامية

دورا مهما في تعزيز الشمول المالي، ويتمثل هذا الدور فيما يلي:

- تقدم الصيرفة الإسلامية حولا تتماشى وفق الشريعة الإسلامية، وهذا ما يجذب الكثيرين الذين يرفضون التعامل مع البنوك التقليدية، وهذا لتوافقها مع الجانب العقائدي والثقافي للمجتمع الجزائري.
- زيادة الوعي والمعرفة بالمنتجات الإسلامية وآلية تطبيقها وتوضيحها لجميع الأطراف، يساهم بشكل كبير في تحقيق الشمول المالي للقطاعات ويعزز دور المؤسسات المالية.¹
- تقدم البنوك الإسلامية منتجات مالية متنوعة، متعددة ومبتكرة، كالمربحة، المضاربة، المشاركة والاستصناع، هذا ما يسمح بتوفير خيارات متعددة تتماشى مع احتياجات مختلف الفئات، ظهر ذلك من خلال تطور التمويل عبر هذه الأدوات في الجزائر، خاصة صيغ السلم، المربحة والإجارة.
- تساهم الصيرفة الإسلامية في تعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية، من خلال افتتاح فروع جديدة وتطوير خدمات رقمية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، كما أنها تسمح بالوصول إلى مناطق وأفراد مستبعدة ماليا، تبين ذلك من خلال زيادة عدد وكالات المصرفين الإسلاميين (البركة والسلام) والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.
- تشجع الصيرفة الإسلامية على تعزيز ثقافة الادخار، من خلال فتح حسابات مصرفية تتوافق مع الشريعة، مما يشجع الأفراد على وضع أموالهم بالبنوك بدلا من اكتنازها وإبعادها عن النظام المصرفي والمالي، اتضح ذلك من خلال تطور نسبة الادخار بشكل ملحوظ بعد تأطير الصيرفة الإسلامية في الجزائر سنة 2020، حيث ارتفعت نسبة الادخار لـ: 16% سنة 2021، وتزايد حجم الودائع الإسلامية بشكل ملحوظ سنة 2022 و 2023.

ثانياً: التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر: تواجه

الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من التحديات تحد من قدرتها في توسيع الشمول المالي، نوجزها فيما يلي:

¹ فلاق صليحة وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 289.

- عدم وجود إعفاءات ضريبية أو تسهيلات خاصة تحفز العملاء على التعامل مع البنوك الإسلامية، هذا ما يجعل منتجات الصيرفة الإسلامية أعلى تكلفة من المنتجات البنكية التقليدية في الجزائر، حيث تحظى المنتجات البنكية التقليدية بدعم أسعار الفائدة؛
- البيئة التشريعية التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية. كذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية لإنجاح التجارة الالكترونية، التي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي؛¹
- ضعف مستوى الوعي بين الأفراد حول مبادئ ومنتجات الصيرفة الإسلامية وانتشار تصور خاطئ حولها واعتبارها مشابهة للصيرفة التقليدية، وتضارب بعض الآراء الفقهية حول الصيرفة الإسلامية تجعل الكثير في الجزائر يتقاعدها بسبب الاشتباه؛
- تحديات الابتكار بسبب تأخر البنوك الإسلامية في التحول الرقمي وتطوير خدمات مصرفية إلكترونية متطورة، بالإضافة إلى تحديات تقنية بسبب ضعف الاستثمار في البنية التحتية التقنية التي تسهم في توسيع نطاق الخدمات؛
- ضعف في التوسع الجغرافي نتيجة للتركيز الحالي للبنوك الإسلامية في المناطق الحضرية دون تغطية كافية في المناطق الريفية وفي بعض الولايات دون أخرى، حيث لا تغطي وكالات بنك السلام وبنك البركة جميع الولايات والمناطق.
- قلة الموارد البشرية المدربة على التعامل مع الصيرفة الإسلامية وإعداد المنتجات المتوافقة مع الشريعة، بالإضافة إلى غياب مراكز تدريب محلية متخصصة في الصيرفة الإسلامية، فالنوافذ الإسلامية التي تم فتحها في البنوك التقليدية في الجزائر تعتمد على الكوادر القادمة من العمل البنكي التقليدي.
- السيطرة الكبيرة للبنوك التقليدية العمومية على الساحة المصرفية الجزائرية، هذا ما يصعب منافستها من البنوك الإسلامية الخاصة بسبب قلة الحصص السوقية للصيرفة الإسلامية؛
- سيطرة شبه مطلقة لصيغ المداينات (السلم، المرابحة، الإجارة) في الجزائر على الصيرفة الإسلامية بنسبة 95%، 5% فقط المتبقية هي لصيغ المشاركات (المشاركة، المضاربة والاستصناع)، وهذا يقلل من الشمول المالي للصيرفة الإسلامية.

¹ يوب فاييزة، الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد 01، العدد 01، 2022، ص 96.

الخاتمة:

إن توجه الجزائر نحو تفعيل الصيرفة الإسلامية في البنوك العمومية و فتح المجال لهذا النوع من التمويل، يحمل في طياته الكثير من الأهداف، فمن شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال جمع المدخرات الموجودة خارج الدائرة المصرفية، واستقطاب جزء كبير من فئات المجتمع الذين يفضلون اكتناز أموالهم في البيوت أو استثمارها في الأسواق الموازية تفاديا للتعامل مع البنوك التقليدية، فنجاح الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي يتوقف على الاستجابة لجملة من الإجراءات التي نراها كفيلة لتشجيع توجه البنوك التقليدية للصيرفة الإسلامية.

لا شك أن انفتاح الجزائر على الشمول المالي سيمكنها من الاستفادة من الخدمات المالية لفائدة شريحة واسعة من المجتمع، انطلاقا من أن الشمول المالي يشكل ركيزة أساسية لتحقيق الصحة المالية للاقتصاديات باعتباره حجر الزاوية للتنمية المرجوة، لذا بذلت السلطات الحكومية ولا زالت تبذل مجهودات في سبيل تغيير واقع الشمول المالي في الجزائر، والبحث في المتطلبات والتحديات التي تعيق ذلك.

نتائج الدراسة:

- شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في تبني الصيرفة الإسلامية فقد ارتفع عدد الوكالات والنوافذ الإسلامية بشكل كبير؛
- كشفت الدراسة أن الصيرفة الإسلامية ساهمت في جذب شرائح لم تكن مندمجة في النظام المصرفي التقليدي، كالأفراد الملتزمين دينيا؛
- أظهرت الدراسة ضعفا في مؤشري الكثافة المصرفية وانتشار أجهزة الصراف الآلي، والذي يعيق تحقيق الشمول المالي الكامل في الجزائر؛
- لوحظ أن نسبة الاندماج في النظام المالي الرسمي لا تزال منخفضة، وهذا ما يوضحه عدد الأفراد الذين يملكون حسابا مصرفيا؛
- بالنسبة لمنتجات التمويل الإسلامي فقد لوحظ أن منتجي المربحة والسلم تشكل ما نسبته 30% و 41% على التوالي سنة 2023، من إجمالي التمويلات الإسلامية في الجزائر؛
- لم يتم تطوير سوق صكوك حقيقي في الجزائر، مما يشكل تحديا رئيسيا لتنويع الأدوات المالية الإسلامية؛
- ضعف التكامل الرقمي للخدمات الإسلامية مما يحد من الشمول المالي الرقمي.

التوصيات والاقتراحات: من خلال النتائج المتوصل إليها نضع الاقتراحات التالية:

- رفع مستوى التوعية المجتمعية عبر حملات إعلامية توضح الفروق بين البنوك الإسلامية والتقليدية؛
- تشجيع الابتكار في المنتجات المالية الإسلامية لتلبية احتياجات شرائح أوسع من العملاء؛
- تعزيز الكثافة المصرفية عن طريق توسيع شبكة الفروع المصرفية التقليدية والإسلامية، خاصة في المناطق الريفية والنائية؛
- زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها بشكل متوازن جغرافيا، ودمجها بخدمات مبتكرة كالاستفسار عن منتجات مالية إسلامية؛
- إطلاق تطبيقات ومنصات إلكترونية موجهة لخدمات الصيرفة الإسلامية تسهل الوصول للخدمات المالية؛
- تشجيع التعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لتطوير حلول مبتكرة تلبي احتياجات العملاء؛
- تسهيل اللوائح المتعلقة بإطلاق الصكوك الإسلامية لتوفير أدوات استثمارية جديدة.

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: النصوص القانونية

- ✓ النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2020.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- ✓ آمنة خلع، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2022.

ثالثا: المقالات

- ✓ حدباوي أسماء، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد 17، العدد 1، 2023.
- ✓ فلاق صليحة وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021.
- ✓ عبدلي حبيبة وآخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 7، العدد 2، الجزائر، 2020.

✓ عثمانية فؤاد، عمامرة ياسمين، دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: دراسة قياسية لعينة من الدول الإسلامية للفترة (2014-2021)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 19، العدد 33، 2023.

✓ لعفيفي الدراجي، بوغازي وداد، مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي: حالة البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2014-2022)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 7، العدد 1، 2023.

✓ يوب فايزة، الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة التحليل الاقتصادي ودراسات التنمية، المجلد 01، العدد 01، 2022.

✓ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2023 التطور الاقتصادي والنقدي، 2024.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- ✓ <https://data.albankaldawli.org>
- ✓ <https://www.bank-of-algeria.dz>
- ✓ <https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/4be9972a-3b1d-5db8-8534-6a885e7bb7bb>
- ✓ <https://giemonetique.dz/ar/>

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

- ✓ Kabir Hassan, Mervyn k Lewis, handbook of Islamic banking, Edward Elgar publishing limited, USA, 2007.
- ✓ Ratna, Sahay & others, Financial inclusion: can it meet multiple macroeconomic goals, international monetary fund, USA, 2015 .
- ✓ The Little Data Book On Financial Inclusion 2012, 2015, 2018, 2022 .